معهد التخطيط القومي

سلسلة حلقات المتابعات العلمية

٢٠١٦/٢٠١٥

المشرف العلمي علي النشاط

إعداد وتحرير

ا.د.عزيزة عبد الرزاق

استاذ -مركز دراسات السياسات الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يُعد نشاط المتابعات العلمية أحد أهم أنشطة وفاعليات معهد التخطيط القومي، ويهدف هذا النشاط إلى متابعة التطورات والمستجدات من تقارير وإصدارات محلية وإقليمية ودولية، بالإضافة إلى كل ما هو جديد في مناهج البحث العلمي والتطور المعرفي والوقوف على الأساليب الحديثة في مجالات التخطيط والتنمية، وبما يساعد على تبادل الخبرات والمعارف بين كل من أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بالمعهد .

هذا، إلى جانب الاستفادة وتبادل الخبرات مع المسئولين والمتخصصين والمهتمين من خارج المعهد من خلال الحوارات والمداخلات، حيث يعقد نشاط المتابعات بمقر معهد التخطيط القومي في شكل ندوات علمية، يعرض فيها أعضاء الهيئة العلمية موضوعات علمية، تطرح للنقاش والمداخلات لعرض وجهات النظر المختلفة من قبل الحضور سواء من داخل أو خارج المعهد، ويتم استخلاص الدروس المستفادة مع وضع توصيات تعرض على متخذي القرار بالدولة.

ويعرض الكتاب الحالي عدد من القضايا تعتبر من أهم القضايا المعروضة على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، حيث بدأ الموسم بعرض تقريرين دوليين، ووثيقتين للأمم المتحدة هي: الانكتاد– تقرير التجارة والتنمية 2015، البنك الدولى– تقرير تطوير التمويل الدولى 2015–2016، الأمم المتحدة – أجندة عمل أديس أبابا، والأمم المتحدة – مبادئ لإعادة هيكلة الديون. وناقشت الحلقة الثانية قضية من قضايا المرأة في مصر من خلال عرض كتاب بعنوان "تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر". وفي الحلقة الثالثة تم مناقشة قضية المياه في مصر وأفريقيا من خلال استعراض التقرير الصادر عن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بعنوان "سد النهضة الأثيوبى العظيم: فرصة للتعاون واقتسام المنافع بين دول حوض النيل الثلاث (أثيوبيا ، السودان ، مصر)"، كما تناولت الحلقة الرابعة نشأت وتطور بعض المؤسسات الإقليمية من خلال العرض وتحليل "التقرير الاقتصادى لمنظمة الاتحاد الأفريقى" الصادر فى يناير 2015، وأخيراً وليس آخراً ، قام مجموعة من شباب الهيئة العلمية بالمعهد بعرض خبراتهم المكتسبة من خلال الاشتراك في المهمات العلمية، حيث تم عرض خبرات حول كوريا الجنوبية مثل التعريف بالمعهد الكورى للتنمية، وتجربة كوريا الجنوبية فى إصلاح المالية العامة، وخبرات أخرى حول مفهوم الحوكمة المستدامة على مستوى الدولة ومؤشراتها ومبادئ حوكمة الشركات.

ويتقدم فريق العمل بنشاط المتابعات العلمية بالشكر والتقدير لإدارة المعهد على الاستمرار في دعم هذا النشاط ووضعه على سلم أولويات المعهد وذلك بتوفير كافة المتطلبات المالية واللوجيستية، والشكر موصول لكل السادة أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة ممن ساهموا في النشاط كمتحدث رئيسي أو معقب رئيسي أو من خلال إثراء الحوارات والمناقشات بتقديم مداخلات قيمة تساعد متخذي القرار في رسم السياسات في مختلف المجالات.

قائمة المحتويات

الحلقة	الصفحة
 الحلقة الأولى – الأربعاء 2016/1/27 عرض تقريرين دوليين ، ووثيقتين للأمم المتحدة كالتالى : – الانكتاد– تقرير التجارة والتنمية 2015، البنك الدولى– تقرير تطوير التمويل الدولى 2015 –2016 . – الأمم المتحدة – أجندة عمل أديس أبابا، الأمم المتحدة – مبادئ لإعادة هيكلة الديون . المتحدث : أ.د. إبراهيم العيسوى – الأستاذ المتفرغ بمركز دراسات السياسات الكلية	1
 الحلقة الثانية – الأحد 2016/2/28 عرض لكتاب : " تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر " المتحدث : أ.د. سلوى العنترى – مدير عام البحوث الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي سابقا – البنك الأهلي المصري المعقب : أ.د. إجلال راتب – الاستاذ المتفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية	17
 الحلقة الثالثة – الأربعاء 2016/3/23 عرض "التقرير الصادر عن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بعنوان "سد النهضة الأثيوبى العظيم ، فرصة للتعاون واقتسام المنافع بين دول حوض النيل الثلاث (أثيوبيا ، السودان ، مصر)". المتحدث : أ.د. عبد العزيز إبراهيم – الأستاذ المتفرغ بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات	40
 الحلقة الرابعة: الأربعاء 2016 /4/20 عرض نتائج تقرير شبكات التواصل الاجتماعى وأثرها على التنمية المحلية 2015. المتحدث: أ.د. فريد عبد العال – مدير مركز التنمية الإقليمية والأستاذ بالمعهد.	60
 الحلقة الخامسة – الأحد 2016/5/15 عرض التقرير الاقتصادى لمنظمة الاتحاد الأفريقى الصادر فى يناير 2015 المتحدث : الأستاذ الدكتور / مجدى خليفة – الأستاذ المتفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية	69
 الحلقة السادسة : الأثنين 2016/5/23 عرض تقارير عن بعض المهام العلمية لشباب الباحثين بالمعهد خلال عام 2015 المتحدثون : د. أحمد عاشور – المدرس بمركز دراسات السياسات الكلية د. أمل زكريا – المدرس بمركز التنمية الاقليمية – تجربة كوريا الجنوبية فى إصلاح المالية العامة : موازنات البرامج والأداء ودورها فى تحقيق التكامل بين الموازنة العامة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية د. داليا إبراهيم – المدرس بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية – الحوكمة المستدامة على مستوى الدولة ومؤشراتها ومبادئ حوكمة الشركات	82

الحلقة الأولى – الأربعاء 2016/1/27

عرض تقريرين دوليين ، ووثيقتين للأمم المتحدة كالتالى :

- **الانكتاد– تقرير التجارة والتنمية 2015 .**
- **البنك الدولى– تقرير تطوير التمويل الدولى 2015 –2016 .**
- **الأمم المتحدة – أجندة عمل أديس أبابا .**
- **الأمم المتحدة – مبادئ لإعادة هيكلة الديون .**

المتحدث :

أ.د. إبراهيم العيسوى

الأستاذ المتفرغ بمركز دراسات السياسات الكلية

رئاسة الجلسة :

أ.د. عزيزه على عبد الرزاق

المشرف العلمى والمنسق العام لنشاط المتابعات العلمية

كلمة أ.د. عزيزه على عبد الرزاق

بدأت الحلقة الأولى من نشاط المتابعات العلمية بالمعهد لموسم 2016/2015 بقيام أ.د. عزيزه على عبد الرزاق بتوجيه الشكر إلى أ.د. أشرف العربى – وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، وكذلك الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد سامي القصاص – رئيس المعهد ، والفريق المعاون ، على رعاية نشاط المتابعات العلمية لهذا الموسم .

كما تم الترحيب بالسادة الحضور جميعاً ، والتهنئة لأسرة معهد التخطيط القومى على تطوير مبنى المعهد والجهد المبذول فى ذلك ، وتم الترحيب أيضاً بـ أ.د. إبراهيم العيسوى الأستاذ المتفرغ بمركز دراسات السياسات الكلية .

عرض أ.د. إبراهيم العيسوى

استعرض أ.د. إبراهيم العيسوى أربعة إصدارات متميزه متكاملة ومترابطة ، ووثائق تعالج قضية التمويل عموماً وتمويل التنمية بصفة خاصة أو تمويل التنمية المستدامة ، وتم عرض الوثائق التالية :

- **تقرير التجارة والتنمية لعام 2015 ، الصادر عن الأنكتاد ، "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية".**
- **تقرير البنك الدولى عن تطور نظام التمويل العالمى 2016/2015 – ومن القضايا الرئيسية التى تناولها تقرير التجارة والتنمية ، قضية التمويل الدولى طويل الأجل بالتحديد .**
- **والوثيقة الصادرة عن مؤتمر "التمويل من أجل التنمية" ، وهو المؤتمر الثالث والصادر بتاريخ يوليو 2015 – والمسمى أيضا بأجندة أديس أبابا AAAA (Addis Ababa Action Agenda)، وهو الحلقة الثالثة من سلسلة مؤتمرات عقدت من أجل أهداف الألفية .**
- **والاصدار الرابع ، وهو قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية الحكومية .**

وقد أشار أ.د العيسوي إلى أن هناك تداخل كبير بين التقريران والوثيقتان ، حيث أن القضايا المطروحة تركز على أن نظام التمويل الدولى يعمل لصالح التنمية .

وتم استعراض عدد من القضايا الأساسية ، وليست كلها ، حيث أن تقرير التجارة والتنمية ، ولأنه تقريرا سنويا ، فإنه يستعرض حالة الاقتصاد العالمى فى بداية التقرير ، ويتناول الموضوعات التالية :

أولاً : هناك ركوداً فى الاقتصاد العالمى وهذا منذ فترة وقد يستمر لبعض الوقت .

ثانياً : استفحال ظاهرة " الأموله" أو FinancialiZation .

ثالثاً : الاختلالات فى النظام النقدي العالمي .

رابعاً : الاصلاحات ، و التى كان قد أتفق عليها بعد أزمة سنة 2008 .

خامساً : أزمة الديون الخارجية ومعظمها ، لم يعالج ونخص بالذكر ، الديون السيادية الحكومية .

سادساً : التمويل الدولي طويل الأجل من أجل التنمية ، والتى يعالجها تقرير البنك الدولى ، حيث يستعرض التقرير بعض الحقائق والمفاهيم والبيانات عن التمويل طويل الأجل ويظهر إلى أى مدى يعتبر شحيحا خاصة بالنسبة للدول النامية ، ويستعرض أيضا ، الأسواق التى تتيح هذا النوع من التمويل والمشاكل المختلفة للتمويل طويل الأجل (Long Term Finance – LTF) المتصله به وكذلك المؤسسات المصرفية وغير المصرفية ، وبالنسبة لمؤتمر أديس أبابا، وهو التمويل من أجل التنمية AAAA ، فقد صدرت عنه وثيقة ، أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك فى يوليو 2015 – وتتضمن تلك الوثيقة ، بعض التعهدات للدول ، بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة – وقد تم توزيع هذه التعهدات على سبعة مجالات "تعهدات الدول بشأن تمويل SDGS" .

والمجالات السبعة تتضمن الآتى :-

1. تعبئة الموارد العامة المحلية .
2. دور القطاع الخاص المحلى والأجنبي (أو التمويل من جانب القطاع الخاص والمحلى) .
3. التعاون التنموي الدولى (Official Development Asistance, ODA) أو المعونات الرسمية للتنمية .
4. التجارة الدولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي .
5. الدين الخارجى واستدامته .
6. القضايا المنظومية (Systemic Issues) والمتعلقة بما يسمى بالحكومة الاقتصادية العالمية وقضايا أخرى .
7. العلم والتكنولوجيا وبناء القدرات .

وجهة نظر أ.د. إبراهيم العيسوى ليست تعهدات بالمعنى المفهوم للكلمة .

وأستهل أ. د. إبراهيم العيسوى فى عرضه التفصيلى بعد المقدمة السالفة الذكر ، وبالربط أو ما أسماه التشبيك بين الإصدارات الأربعة ويطرح سؤالاً هاماً ، **وهو لماذا كل هذا الاهتمام الآن ، بقضية التمويل الدولى؟؟ ويجيب على ذلك** بأن هناك سبعة عوامل أدت إلى ذلك .

1 – ظاهرة العولمة أو الأمولة : وتعنى بها طغيان المعاملات المالية على المعاملات العينية ، أو عدم التناسب الصارخ الآن بين المعاملات العينية والمعاملات المالية – حيث كان التمويل العالمى في 1980 يعادل ربع الناتج المحلى الإجمالي العالمىGDP – وحاليا التمويل العالمى يعادل ثمانية أضعاف التجارة العالمية وثلاثة أضعاف الناتج المحلى الإجمالي العالمى GGDP .

وقد أدت تلك القفزات ، إلى إحداث اضطراب فى أسواق المال ، خاصة مع ظهور أنواع جديدة من الوساطه المالية ، والتى كان لها دوراً حاسماً فى أزمة عام 2008 – وأثرت تأثيراً كبيراً على فرص الدول النامية فى الحصول على التمويل للتنمية .

2– والعامل الثانى هو الركود فى الاقتصاد العالمي والذى يحتاج الكثير من التمويل ، للوصول إلى معدلات النمو السابقة على أزمة 2008 والتى ما زالت أقل .

3 – والعامل الثالث ، هو قلة التمويل طويل الأجل ، حيث يتعرض له تقرير البنك الدولى (تقرير التجارة والتنمية 2015) .

4 – والعامل الرابع : التدهور البيئى وعلاقته بالتمويل .

هناك تعهدات جديده على المستوى العالمي لمكافحة ظاهرة التغير فى المناخ ، بتمويل إضافى إلى جانب تمويل التنمية لمواجهة التدهور البيئى خاصة بعد مؤتمر باريس .

5 – العامل الخامس ، وهو تمويل أهداف التنمية المستدامه (SDGs) حيث هناك قائمة طويلة من الأهداف، وبالطبع يحتاج تحقيقها الكثير من التمويل ، بالإضافة إلى الحاجة إلى إحداث تغيرات سياسية واجتماعية .

6 – والعامل السادس وهو أزمة الديون ، وقد أصبحت مشكلة الديون من المشاكل الى تواجه الدول المتقدمة والدول النامية على السواء حيث تحد من قدرة الدول النامية على إحداث التنمية ، حيث يستنزف

موارد خدمة الديون والتى يمكن استخدامها فى عملية التنمية ، و أبرز مثال على ذلك هو مشكلة اليونان وهناك بالطبع الديون السياديه وغير السياديه .

7 – والعامل السابع : هو تفاقم اللامساواه على المستوى العالمي ، ويعد ذلك نتيجة من نتائج العولمة والأمولة ، ويؤكد ذلك التقرير الصادر عن (OXFAM Report Jan 2016) حيث يؤكد هذا التقرير أن نصيب 62 شخص فى العالم (أغنى 62 شخص فى العالم) يعادل نصيب نصف الأقل دخلاً فى العالم .

بمعنى أن 62 شخص نصيبهم يعادل نصيب 3.5 مليار شخص ، وهناك أيضا المليارات العديده والتى تخسرها الدول الفقيره نتيجة التهرب الضريبى . وعلى ذلك فهناك العديد من الأمور تحتاج إلى إصلاحات عديده ، فالتمويل هام وضرورى – و لكنه إلى جانب التمويل لابد أن يكون هناك :

1. إصلاح جوهرى فى نظم التجارة والاستثمار والملكية الفكرية... الخ .
2. إعاده توزيع الدخل والثروة بين الدول وداخل الدول .
3. الحاجة إلى سياسات إجتماعيه – تشمل كل البشر .
4. الدعوة إلى فلسفة اقتصادية وتنموية جديدة تركز على فكرة " الإنسان قبل الأرباح" .

حالة الاقتصاد العالمى فى تقرير الانكتاد :-

يشمل التقرير الآتى :

1. استمرار فى الركود الاقتصادي العالمي ، ويتوقع أن تستمر الأوضاع على هذا الحال المتدني من النمو أو ربما ينخفض عن ذلك .
2. لم تحدث الاصلاحات المطلوبة والتى تم الاتفاق عليها ، من قبل مجموعة العشرين أو المجموعات المختلفه بعد أزمة 2008 .
3. عودة مسببات أزمة 2008 إلى الظهور مره أخرى ، وقد تؤدى سياسات الاقتصاد الحر والعولمة إلى إحداث صدمات للدول النامية نتيجة علاقة التبعية للدول المتقدمة ، إلى جانب تطبيق "توافق واشنطن" ، والتقرير يلقى الضوء أيضا على ظاهره الركود وعلى إنخفاض نسبة الأجور إلى الناتج المحلى الاجمالى ، من ثمانينيات القرن العشرين ، بحوالى عشر نقاط ، وذلك نتيجة تراجع دور الدولة فى كثير من دول العالم ، ويؤكد ذلك ما يطرحه تقرير التجارة والتنميه لعام 2015 – أن هناك ظاهرة مرتبطة بطبيعة النظام الرأسمالي وهى "ظاهرة الركود المزمن" أو الاتجاه طويل المدى نحو الركود .

وهناك عيوب عديدة من وجهة نظر أ. د. العيسوي فى نظام التمويل الدولى أهمها :

1. ظاهرة الأمولة – سبق الحديث عنها .
2. السيولة الموجودة فى الأسواق (قدرة أسواق المال والأسواق عموماً فى تصحيح ذاتها ، وهذا اعتقاد خاطئ ، حيث يضع العقبات أمام الدول النامية فى العثور على التمويل اللازم ، ويؤدى إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية .
3. ظهور ما يسمى بنوك الظلِ (Shadow Banks) أو نظام مصرفى موازى – لا يخضع لرقابة البنوك المركزية ويؤدى ذلك إلى زعزعة الاستقرار المالي فى البلاد .
4. تحيز نظام التمويل الدولي إلى التدفقات قصيرة الأجل ، حيث أن عملية التنمية تحتاج بشكل كبير إلى التمويل طويل الأجل للمشروعات الكبرى والبنية الأساسية والصناعية ... إلخ .

وبذلك فإن التقريران سابقى الذكر يرصدان ، أن استفادة الدول النامية من الإندماج فى أسواق المال العالمية محدودة ، وأن نظام التمويل الدولى القائم – لا يمكن التعويل عليه فى تمويل إحتياجات أهداف التنمية المستدامة SDGs (استراتيجية التنمية المستدامة للعالم 2030) .

تقرير الانكتاد ومقترحات الإصلاح :

1. عدم الخلط بين البنوك التجارية وبنوك الاستثمار.
2. تقييد حركات رؤوس الأموال عبر الحدود .
3. هناك سبل أفضل لإدارة سعر الصرف .
4. إتباع سياسات لتوجيه الائتمان تجاه القطاعات الانتاجيه .
5. مزيد من التعاون بين السياسة النقدية والسياسة المالية .
6. الاهتمام ببنوك التنمية الاقليمية والوطنية .
7. الحذر من تقييمات مؤسسات التقييم الائتماني .
8. إعادة التوزيع لصالح الأجور – ولكن أ.د. إبراهيم العيسوى يؤكد على أن ذلك كان سببا أساسياً فى إحداث الأزمات .

ويؤكد أ.د. إبراهيم العيسوى ، على أن أغلب هذه الاصلاحات قد وردت فى تقارير سابقة للبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي ، وأنها نوعاً من السياسات الجزئية أو السياسات السطحية والتى لا تصل إلى عمق المشكله .

وأن ما يؤكد عليه تقرير التجارة والتنمية ، أن الدول النامية تحتاج إلى التمويل طويل الأجل – وأن هناك ضرورة لتعبئة الموارد المحلية أو الاعتماد على الذات – وبمعنى أن هذا هو الحل لمأزق تمويل التنمية للدول النامية ، وضرورة تنشيط دور الدولة لتعبئة الموارد خاصة فى الدور الاستثمارى أو الانتاجى للمواءمة بين العائد الاقتصادى والعائد الاجتماعى للمشروعات .

تقرير البنك الدولى :

إذا رجعنا إلى تقرير البنك الدولى فيما يختص بجزئية وردت فى تقرير التجارة والتنمية وهى **التمويل طويل الأجل .**

تعريف التمويل طويل الأجل : يعتبر تقرير البنك الدولي أن التمويل الذى يقدم لمدة سنه وأكثر هو تمويل طويل الأجل ، وهذا يتمشى مع التعاريف ، التى يأخذ بها نظام الحسابات القومية ، ولكن يؤكد التقرير أن مجموعة العشرين تأخذ بتعريف مختلف ، وهو أن التمويل طويل الأجل هو للاستثمارات التى تزيد عن خمس سنوات (خمسه فأكثر) وأهميته أنه يعتبر مقياس لنضج النظام التمويلى ، كلما زاد الوزن النسبي للتمويل طويل الأجل فى نظام التمويل ، يعتبر أن هذا الهيكل أكثر نضجاً من غيره ، وتنبع أهميته فى أن معظم مشروعات التنمية تأخذ وقتاً طويلاً ، وبالتالى تحتاج تمويل على مدى عدة سنوات ، وذلك يعد دليل على ضعف LTF للأفراد والمنشآت فى الدول النامية ، **والرسائل الأساسية للتقرير أنه يقدم أدلة على :**

أولاً : على ضعف التمويل طويل الأجل ، وهو يناقشه هنا على مستويين :

أ. مستوى الأفراد أو الأسر .

ب. مستوى التمويل للمنشآت أو الشركات .

وفى الحالتين يؤكد التقرير على أن هناك ضعف كبير ، والدليل على ذلك بعض الإحصاءات المذكورة منها:

- **أن المؤشر الأول :** نسبة اعتماد الشركات على موارد غير ذاتية أى موارد ليست من أرباحها المحتجزة لتمويل أصولها الثابتة فى الدول النامية حوالي 20% مقابل 40% فى الدول مرتفعة الدخل ، أى الضعف تقريباً .
- **المؤشر الثانى :** أن نسبة اقتراض الأفراد بشراء مساكن وهذا يعد من أنواع الاقتراض طويل الأجل ، حوالى 2.5% فى الدول المنخفضة الدخل ، والدول متوسطة الدخل مقابل 21% فى الدول مرتفعة الدخل – وهكذا نجد مقدار الاتساع بين الدول المنخفضة الدخل والدول المتقدمة .

ثانياً : أن معظم هذا التمويل طويل الأجل يأتى من جانب البنوك وليس من أسواق المال (البورصات) ، مما يشير إلى ضعف أسواق المال فى الدول النامية (الجزء الأكبر من LTF من البنوك وليس من سوق المال) .

ثالثاً : و التى وردت بالتقرير ، أن أزمة عام 2008 ، قد أخذت فى تقليص ما يسمى بالدفع المالى أو الـ Leveraging ، والتى يقاس بنسبة القروض إلى رأس المال ، بمعنى أن نسبة الاقتراض أو الميل إلى الاقتراض ، قد انخفض ، وخاصة الاقتراض طويل الأجل . وذلك بتناقص الاعتماد على القروض طويلة الأجل .

ولذا فهناك عدة اقتراحات أو سياسات تعالج هذا الفشل أو القصور فى هذا التمويل :-

أ. توجيه الاهتمام لبنوك التنمية الوطنية والإقليمية (كما سبق وروده فى تقريري Trade and AAAA & Development Report, TDR) .

ب. لابد من وجود وتعزيز الضوابط والأدوات الرقابية على أسواق المال .

ج. إيجاد سياسات لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ، بمعنى خفض معدل التضخم ، وتحسين النظام المصرفى .

د. إيجاد سياسات تعمل أيضا على علاج العيوب المؤسسية ، وعلى رأسها قضية الفساد وتحسين البيئة القانونية ، وتوفير حماية أكثر للمقرضين والمقترضين ، بمعنى كل ما يتعلق بصورة أساسية بالجانب المؤسسي والقانوني .

هـ. إيجاد سياسات أيضا ، لتحسين البيئة المعلوماتية ، بما يسمح بالحد من عدم التكافؤ في حيازة المعلومات، أو عدم القدرة على الوصول للمعلومات أصلاً ، وبالتالى فلابد من توافر الشفافية فى هذا المجال .

<u>الوثيقه الثالثة : كيف عالجت الـ AAAA قضية التمويل ؟</u>

وفيما يتعلق بمؤتمر التمويل من أجل التنمية الثالث للأمم المتحده ، وهو الإصدار الثالث الذى قام أ. د. إبراهيم العيسوى وتفضل بعرضه ، والذى انتج الوثيقة والتى تختص بـ AAAA ، وهى أجندة عمل أديس أبابا Adis Ababa Action plan ، كما ذكرنا سابقا .

وقد أستهدف المؤتمر وضع إطار جديد يساعد على توفير التمويل لأهداف التنمية المستدامة فى ضوء النتائج التى توصل إليها المؤتمرين السابقين (Finance For Development Conference 1 & 2 : FFD1 & FFD2) للتمويل من أجل التنمية وهما مونتريو ، الدوحه – وبلورة بعض السياسات والإجراءات .

ويقيّم هذا المؤتمر نتائج المؤتمرين السابقين ، حيث يذكر أن التقدم الذى أحرزه المؤتمرين السابقين ، يعد محدوداً ، وقد يكون مخيباً للآمال بالقياس إلى الأهداف التى وضعها المؤتمرين .

وقد تكون أحد الأمثلة الصارخه ، أن هناك تعهداً من جانب الدول المتقدمة منذ ستينيات القرن الماضى (العشرين) العقد الأول للتنمية ، برصد 0,7% من دخولهم القومية كمعونات تنمية للدول النامية . وحتى هذا الهدف المتواضع ، لم يتحقق إلا 0,3% – بمعنى أقل من النصف وكان من المفترض أن يزيد عن ذلك بكثير – بمعنى أن تزيد معونات التنمية الرسمية ، وذلك لمواجهة ظاهرة تغير المناخ إلى جانب متطلبات التنمية .

وقد أكدت وثيقة الـ AAAA ، بعض التعهدات الهامة وهى :

- اتخاذ سياسات ، تحقق تعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة .
- تهيئة الظروف المواتية للتنمية المستدامة .
- اتخاذ الاجراءات ، لتشجيع القطاع الخاص ، الاستثمار الأجنبى مع مراعاة حماية حقوق العمال ، وعدم المساس بالبيئة .
- اتخاذ اجراءات لحث القطاع الخاص المحلى والأجنبى للمساهمة فى التنمية المستدامة .
- حث الدول المتقدمة على زيادة معوناتها الرسمية .
- التعهد أيضا بزيادة التعاون ما بين (دول الجنوب – الجنوب) من الدول النامية – وذلك كمكمل وليس بديلاً للتعاون بين دول الشمال والجنوب .
- زيادة المشاركة فى التجارة الدولية ، حيث يؤكد المؤتمر على الدور الهام الذى تلعبه ، ليس فقط فى عمليه النمو ولكن فيما يسمى بالنمو الاحتوائى (Inclusive growth) والذى تعم ثماره على الجميع ويهدف أيضا إلى خفض الفقر .
- حث دورة الدوحه لمنظمة التجارة العالمية ، والتي أُتفق على أنها سوف تنفذ جولة مفاوضات جديدة للتجارة الدولية ، والتى توقفت منذ حوالي عشر سنوات أو أكثر حتى الآن .
- والسعى أيضا لتحسين الحوكمة الاقتصادية الدولية ، وهى المؤسسات الحاكمة والدور الذى تلعبه لزياده دور الدول النامية .

وقد أكد أ.د. إبراهيم العيسوى أن تلك التعهدات والوعود ، قد ذكرت فى منتديات دولية عديده وأنها ليست موضع تنفيذ وأنها مجرد وعود بلا آليات للتنفيذ ، حيث أن القطاع الخاص ، سواء أجنبى أو محلى يستهدف الإعتبارات الإقتصادية وليس العدالة الاجتماعية أو حماية البيئة – فكيف يمكن التعويل على

القطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟؟ – وحيث أكد أ.د. إبراهيم العيسوى ، أيضاً أن ما ورد فى تقرير التجارة والتنمية يؤكد على عدم المبالغة فى الثقة فى مؤسسات التقييم الدولية أو التقييم الدولي بصفة عامة ، بل ويحذر من الاعتماد على القطاع الخاص فى تمويل التنمية – وذلك على خلاف ما ذكر فى تقرير البنك الدولى و وثيقة الأمم المتحدة AAAA ، والتى تدعم التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام فى تمويل التنمية المستدامة .

ويحذر تقرير التجارة والتنمية من الاعتماد على القطاع الخاص فى تمويل التنمية للأسباب الآتيه :–

أ. أن القطاع الخاص يستهدف الربحية ، حتى ولو أن هناك مشاركة مع القطاع العام .

ب. الشريك الأجنبى (المستثمر الأجنبى) يعتمد على الإقتراض من البنوك ولا يقدم تمويلاً جديداً فى الأغلب الأعم ، ويلقى بجزء كبير من عبء التمويل على الحكومات ، والتى ربما تتحمل المزيد من الأعباء لتغيير الشروط ، والتى كانت سائده عند توقيع العقد ، مثال ذلك مشروع المطار عند العلمين ، حيث ينص الاتفاق على أنه عند تدنى مستوى الطلب ، عن مستوى معين ، تعوض الحكومة المستثمر إزاء تقلبات سعر الصرف أو ارتفاع نفقات التشغيل ، عما كان متوقعا وقت الاتفاق... الخ ، ولذا فإن القطاع الخاص يحاول بصورة دائمة حماية حقوقه ، وتحميل العبء غالباً لتغير أى ظرف على الحكومات .

ج. ما ذكر فى مؤتمر الأمم المتحدة (التمويل من أجل التنمية) AAAA من أن التجارة الدولية تعمل على الدفع بالنمو عمومى النفع ، وتعمل أيضا على حفض الفقر – مناقض للواقع ، حيث أن مشاكل الدول النامية ناتجة بصورة أساسية ، عن أن نظام التجارة الدولية المطبق وقواعد منظمة التجارة العالمية ليست حقيقية ومنافية للواقع .

د. لا يوجد كيان ضريبي دولى يحكم العالم ، بمعنى أن هناك نظام نقدي دولي ، ونظام تمويلي دولي ... الخ ، ولكن لايوجد نظام ضريبي دولي ، بحيث ينسق السياسات الضريبية بين الدول ، ولا يتيح الفرصة للإفلات من الضرائب في أى مكان .

هـ. الفشل فى وضع آليه لهيكلة الديون السياسية أو تسويتها ، وهذا ما تعتنى به الوثيقة الأخيرة إعادة هيكلة الديون السيادية (الحوكمة) .

وقد سبق ذكر ذلك فى وثيقة تقرير التجارة والتنمية ، حيث أنه منذ أزمة 2008 ، لم تعد مستويات الدين خاصة بالدول النامية فقط ولكن العديد من الدول المتقدمة أيضاً ، أصبحت تعانى من مشكلة الديون ،